الفصل الخامس

بيئة القانون والتجارة في الصين

في عام 1882 م، كان حكم القاضي روي بين (Roy Bean) (الذي مثل دوره بوول نيومان-Paul Newman عام 1972 م، في الغرب) هو القانون الذي يحكم حياة الناس في تكساس إلى الغرب من نهر بيكوس. لم يكن القاضي بين (Bean) في حاجة إلى مطرقة أو حاجب لكي يحفظ النظام في محكمته. إذ كان يكتفي بمسدسه الخاص الضخم لتحقيق هذه الغاية. وقد أصدر أحد أكثر أحكامه الشائنة عندما اُتهم رجل آيرلندي بقتل عامل صيني. فقد حكي أنه انتزع مسدسه، ثم صاح مناديًا: "أيها السادة، أجد أن القانون واضح وصريح جدًّا حيال جريمة قتل الرجل لرفيقه، غير أنه لم يذكر أي شيء هنا عن قتل رجل صيني. وعليه يطوى ملف القضية".

أما اليوم فنحن أكثر حضارة وثقافة وتقدمًا منا قبل مائة عام مضت، على الرغم من أننا نفترض أن السيد ون هو لي (Wen Ho Lee) الذي اضطهده مختبر لوس آلاموس الوطني للعلوم قد يخالفنا الرأي.

حتى عام 1982 م، كان القانون الصيني شبيهًا بقانون بين (Bean) هذا. أجل، فحتى عام 1978م، لم يكن في البلاد محامون إطلاقًا. وكان بيروقراطيو الحزب الشيوعي في بيجينق هم الذين يفصلون القوانين. ثم يضطلع قضاة محليون ونبلاء إقطاعيون بترجمتها، فيما يوكل تنفيذها للجيش والشرطة. ومثلما كان الحال في محكمة بين (Bean): لايجرؤ أحد على المناقشة أو

الاحتجـاج. وفي الحقيقـة، كان الاحتجاج يعد أمرًا ضد القانـون. أما اليوم، في العقـد الأول مـن القرن الحـادي والعشرين، فقد بـدأ نظام القانـون الصيني ينتظم بسرعة شديدة. لكن على الرغم من هذا، ما زالت استعارة قانون الغرب المتوحش، ملائمة في كثـير من الأحوال. وبالطبع، نحن نعشق مقارنة ماكقرقور (McGregor) عـن التغيـيرات التـي حدثـت في الصـين، بالتجربـة الأمريكية السابقة[1]:

تكابـد الصـين في وقـت واحـد الرأسمالية الفجة لعهـد روبر بـارون (Robber Baron) في أواخـر القرن الثامن عشر الميـلادي؛ هوس النظرية المالية التي سادت في عشرينيات القرن الماضي، الهجرة من الريف إلى المدينة في ثلاثينيات القرن الماضي، ظهـور أول سيـارة، أول منزل، أول ثيـاب وفق الموضة، أول تعليـم جامعي، أول خروج للأسر في إجازات عائلية، مستهلك الطبقة الوسطى لخمسينات القرن الماضي، وحتى مظاهر الحراك الاجتماعي الشبيه بما حدث في ستينيات القرن الماضي.

قبـل أن تتوغل بعيـدًا في هذا الفصل، ربما راودتك رغبـة في تناول فنجان قهوة. وبصيغة أكثر وضوحًا: ربما كان النقاش هنا رتيبًا بعض الشيء. فإن كنت محاميًا، فسوف تكون هذه المادة نكهة كعك فاتحة للشهية. أما إن كنت غير ذلك، فربما كان اكتشاف الأمر أقل إثارة لك. فالتاريخ دائمًا أفضل مكان ننطلق منه.

خلفيات تاريخية:

يستنبـط النظـام القانوني دائمًـا لأي أمة، من بيئة سياسيـة، اجتماعية، واقتصاديـة محـددة. وهكـذا يأتـي النظـام حامـلًا في طياته مبـادئ قانونية محـددة، وموروثـات اجتماعية. ومن أجل فهم نظام القانـون الصيني المعاصر وبيئـة الأعمـال، لا بد لنا مـن العودة إلى الـوراء لدراسة المظاهـر ذات الصلة الوثيقـة بحضارة الأمة، تقاليدها وتاريخها لمعرفـة كيفية تأثير هذه العوامل في سرعة استنباط القوانين اليوم.

ثقافة القانون التقليدية:

يمكننا تتبع تطور المفاهيم والنظريات القانونية الصينية خلال أربعة آلاف عـام مضـت. فآنئذٍ تحول المجتمع مـن العبودية إلى النبالـة، فأدى الخلاف بين المجموعـات المختلفـة إلى أول جدل سياسي حول المفاهيـم بين مدرستي التفكير الأساسيتين – الكونفوشيوسية والقانونية. يعتقد أنصار الأولى أن "li" (مفهوم شعائري ذو علاقة بالسلوك الإنساني) هو المفهوم الأساس للحكم والمرافعة، كما يعتقد بضرورة ارتكاز إنجاز النظام الاجتماعي على غرس القيم الأخلاقية.

في حـين يـرى أنصـار المدرسة الثانيـة أن "fa" (مفهـوم جزائي متصل بالعقوبـة القانونيـة) هـو الأصلـح كأساس للحكـم والمرافعة، كما يـرون عكس أنصار المدرسة الكونفوشيوسية، فيعتقدون أن النظام الاجتماعي يتم من خلال تطبيق القوانين وتنفيذ العقوبات.

عـبر تاريـخ أسر النبلاء، كانـت رؤية المدرسـة الكونفوشيوسيـة هي التي تحكـم مفاهيـم الحكومة ونظرياتها، في حـين سمحت بالعمـل بمفهوم الجزاء المتصـل بالعقوبـة القانونيـة. وفي ظل التـدرج الاجتماعي التقليـدي، اعتمدت الحكومة الصيغ الأخلاقية والمعايير القانونية في آنٍ واحدٍ لبسط سيطرتها على المجتمع. علـى الرغم من أن الأخيرة يتم تضمينها كوسائل ملحقة، يتم الرجوع إليها كملاذ أخير لبسط الأمن في المجتمع. وفي ظل مثل تلك الثقافة الاجتماعية والقانونية، كان لا بد أن يحدث تجاهل تام للحقوق القانونية في المجتمع.

أمـا الأهمية القانونية فكانت شيئًا ثانويًّا لتسيـير الإدارة، وكان استخدام المصطلحـات القانونية يتم بشكل أساس لتعزيز العقوبة الجسدية. فحتى مطلع القـرن الحـادي والعشرين، لم تكن مفاهيـم القوانين الشخصيـة والحقوق قد ظهرت وتم تبنيها بشكل واضح بعد.

أول جهود لتشريع القوانين:

تعرض مبدأ القانون التقليدي في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، لتحدٍّ حقيقي. لكن على كل حال، مع بداية القرن العشرين، سادت موجة من الاضطرابات الاقتصادية الاجتماعية، فأيقظت الضغوط الأجنبية الحاجة إلى التغيير في البنية الاجتماعية للأمة. فبدأ الصينيون يدركون أهمية الحاجة إلى نظام قانون أساس، وهكذا اندفع العلماء والمفكرون في البحث سعيًا للإصلاح.

في عام 1902 م، بدأت حكومة كنق (Qing) تأسيس نظام محكمة وطنية، كما عكفت على مراجعة المصطلحات القانونية القديمة. وشكلت عام 1907 م، لجنة دستورية سعيًا لتحقيق إصلاحات دستورية. وبحلول عام 1911 م، صيغت إجراءات المصطلحات الخاصة بالجريمة، وتلك الخاصة بالحقوق المدنية من خلال تبني نظام قانون مؤقت للمحاماة على النمطين الأوروبي والياباني، غير أن ذلك النظام انهار مع أسرة كنق (Qing) في العام نفسه.

- في تلك السنة نفسها (1911 م) خلع حزب الثورة الجمهوري بزعامة صن يات – سين (Sun Yat-sen) أسرة النبلاء وأسس جمهورية الصين. فتبنت حكومة نانجينق المؤقتة بعض قوانين أسرة كنق (Qing) وأصدرت قانونًا مؤقتًا لجمهورية الصين، بالإضافة لمختلف القوانين الثورية والمراسيم. أما الجهود التي بذلت لتبني قوانين غربية في الصين على النسق الأوروبي، فقد أحبطت عام 1912م، عندما أعادت حكومة الشمال العمل بقوانين أسرة كنق (Qing) القديمة، ثم أصدرت مجموعة من القوانين والمراسيم سعيًا لتمكين حكم الفرد. فأدى ذلك إلى إعاقة جهود الوطنيين الإصلاحية.

في عام 1927م، أعادت الحكومة النظر في قوانين أسرة كنق (Qing) وأصدرت حكومة نانجينق نظامًا قانونيًّا يتألف من ستة مبادئ، تشمل: القانون الدستوري، القانون المدني، قانون الإجراءات المدنية، قانون الجريمة، قانون

إجراءات الجريمة وقانون الإدارة. وتم تطوير نظام القانون الوطني على أساس النموذج الأوروبي، غير أن ذلك التطور جاء مستصحبًا معه المبادئ الوطنية. أما جهـود الجمهوريين فقد تمخضت عن تأسيـس نظام القانون الصيني الحديث، إلى حد ما. غير أن ما اندلع من اضطرابات سياسية واجتماعية، حد من عجلة ذلك التطور.

إثر تسنم الشيوعيين سدة الحكم عام 1949م، ألغيت القوانين التي جاء بها الوطنيون. بما فيها كل القوانين والمبادئ القانونية الستة. وفي مطلع خمسينيات القرن العشريـن، صيغ القانون من مجموعة مبادئ أساسية، قوانين ومراسيم. وعهد إلى المحاكم الشعبية الإقليمية بتنفيذ القوانين.

في عام 1954م، أسس قانون جديد ينادي باستقلال القضاء. وتمخض عن إدراك الحكومـة أهميـة تشريع نظام قانوني رسمي، بذل جهـود حثيثة لتطبيق مبادئ محكمة ترتكز أساسًا على النموذج السوفيتي.

على صعيد آخـر، تعثرت جهود تشريع نظام قانوني اجتماعي في منتصف خمسينيـات القرن الماضي فجأة بحملـة 57 – 1958م، التي نظمت ضد اليمين. أمـا مفاهيـم استقلال القضـاء والحمايـة المتساوية تحت مظلـة القانون، فقد هوجمـت؛ لأن الناس كانوا يرون أنها جاءت لصالح حماية الطبقة البرجوازية. وبحلول عام 1959م، ألغي نظام المحاماة الوطني.

علـى الرغم مـن الجهود الضئيلـة التي بذلـت في مطلع ستينيـات القرن الماضي، إلا أن الصين قد مرت بعشرين عامًا، من الحملة ضد اليمين في أواخر خمسينيـات القرن الماضي حتى نهاية الثورة الثقافية (66 – 1976 م) لم تعرف فيها القوانين.

إصلاح القانون حديثًا:

شكل عام 1976م، نهاية الثورة الثقافية. وفي العام التالي استعاد دينق شياوبنق (Deng XiaoPing) السلطة، فنظم حملة لتطوير الاقتصاد. فقررت الحكومة استعادة نظامها القانوني لتعزيز الإصلاحات السياسية والاجتماعية، وتطوير الاقتصاد في كل أرجاء الصين. وفي عام 1978م، أعادت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في المؤتمر الحادي عشر للحزب، النظر في نظام القانون الاجتماعي. فتحول لأول مرة من حملات التدمير السياسي والاجتماعي إلى حملات تطوير الاقتصاد الاجتماعي البناءة.

في مطلع العام نفسه (1978م) سَنَّ مجلس الشعب الوطني دستورًا، وهكذا تمكن من استعادة نظام قضائي جوهري. وفي عام 1979م، أعيد تشكيل وزارة العدل، كما استعاد الوكلاء (تنظيم يضطلع بمهمة شبيهة بمهمة وزارة العدل الأمريكية) أيضًا نفوذهم لبسط سلطة القانون. ثم أقر مجلس الشعب الوطني لاحقًا سلسلة من القوانين كقانون الجريمة، إجراءات قانون الجريمة وقانون المحاكم الشعبية عام 1979م.

قد شكل تشريع دستوري عام 1978م، وتطبيق القوانين ذات الصلة، أرضية مواتية لإصلاح نظام قانوني تعرض لخلل تام خلال الاضطرابات السياسية التي اندلعت في أثناء العشرين عامًا السابقة.

بالطبع، تتطلب الضغوط المتصاعدة المنادية بضرورة تحقيق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، مراجعات جوهرية للدستور الوطني. وفي عام 1982م، تم تبني الدستور في ضوء مراجعات مكثفة للمواد الدستورية للأعوام 1954، 1975، 1978م. وفي ظل دستور 1982م، استعادت السلطة القضائية المستقلة نفوذها الأساس. وفي ثمانينيات القرن الماضي شرعت الصين في تطبيق المبادئ القانونية بقوة في ضوء النماذج الغربية.

ومثلمـا سبق أن ناقشنا آنفًا في هذا الفصل، نقح دستور عام 1982م ثلاث مرات، في عام 1988، 1993 و1999م.

ولمواكبـة عولمة الاقتصـاد، سارعت الحكومـة الصينيـة إلى إنجاز العمل المهم لكي يكون نظامها القانوني المحلي منسجمًا مع المعايير العالمية.

في الحـادي عشـر من ديسمـبر عـام 2001م، انضمت الصـين، التي تعد إحدى الـدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات) لمنظمة التجـارة العالميـة. وقبيل انضمامهـا لمنظمة التجـارة العالميـة، أدخلت حكومة الصين تعديلات كثيرة على القانون وإجراءاته، خاصة تلك التي تتعلق بالتجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية.

وكعضـو في منظمـة التجـارة العالميـة، اجتهـدت الصين مؤخـرًا في جعل سوقهـا الاقتصادي ونظامهـا القانوني مواكبًـا للبيئة العالميـة. فأخضعت نحو (3.000) قانـون وطنـي و(200.000) قانـون محلي للمراجعـة، واضطرت إلى إلغـاء بعضها. كما رفعت السرية عـن القوانين والسياسات التي كان ينظر إليها سابقًـا كمعلومات داخليـة. كما تخطط لإجراء المزيد مـن التعديلات القانونية خلال السنوات القادمة.

علـى الرغم مما حققتـه الصين مؤخرًا من قفـزة اقتصادية عملاقة، إلا أن الفسـاد والبيروقراطيـة، لا تـزال مشكلتين خطيرتين تهـددان تطور البلاد ونموهـا. ومنـذ مطلع عام 2003م، بـدلًا من أن يهتم رئيـس الصين الجديد هو جينتـاو (Hu Jintao) بمعالجة قضية الفساد والحد مـن ظاهرة البيروقراطية المستشرية حاليًا، انكب على تعزيز سلطة الدستور.

البنية الأساسية للقانون والإدارة:

البنية القانونية – مجلس الشعب الوطني:

يمثل مجلس الشعب الوطني، بلجنته الدائمة، أعلى سلطة دستورية في البلاد. ويعنى بسلطة قانون الدولة. وبموجب الدستور الصيني نجده مسؤولًا عن:

1 – تشريع قانون الدولة، تعديله وتنقيحه، بالإضافة للإشراف على احترام الدستور وغيره من القوانين الأساسية الأخرى التي تتعلق بالجريمة والشؤون المدنية.

2 – بحث الخطط الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تطويرها، بالإضافة لمسؤوليته عن ميزانية الدولة.

3 – السلطة العليا المعنية بتشكيل مجلس الدولة والإشراف عليه، بالإضافة لمسؤوليته عن تشكيل محكمة الشعب العليا ومجلس وكلاء الشعب.

كما يتمتع مجلس الشعب الوطني بجانب هذا كله، بسلطة تعيين المسؤولين الحكوميين في المناصب العليا وعزلهم. أما لجنته الدائمة فتمارس دور أعلى سلطة في الدولة وأعلى سلطة قضائية فيها في حال تأجيل جلسات المجلس أو تعطله أو غيابه لأي سبب ما. كما تضطلع بمهمة ترجمة الدستور وشرح مواده وتشرف على تنفيذها، بالإضافة لتشريع القوانين وتعديلها وتنقيحها (ماعدا تلك القوانين التي يجب أن يشرعها المجلس). كما يعهد إليها بتكملة القوانين التي شرعها المجلس وتعديلها في حال غيابه وترجمتها وشرحها.

توجد بجانب هذه اللجنة الدائمة، مجموعة من اللجان الخاصة، بعضها دائم وبعضها الآخر مؤقت، تعمل تحت مظلة المجلس، حيث تعنى بالدراسة والبحث وتقديم الاقتراحات لكل من المجلس ولجنته الدائمة، وقد بلغ عدد تلك اللجان الخاصة حاليًا ثماني لجان:

أ- لجنة القوميات.

ب- لجنة القانون.

ج- لجنة المالية والاقتصاد.

د- لجنة التعليم، العلوم، الثقافة، والصحة العامة.

هـ- لجنة الشؤون الخارجية.

و- لجنة رعاية الشؤون الصينية فيما وراء البحار.

ز- لجنة الشؤون الداخلية والقضاء.

ح- لجنة حماية البيئة والموارد الطبيعية.

بموجب الدستور الحالي والقوانين ذات الصلة، ينعقد مجلس الشعب الوطني في الربع الأول من كل عام بحضور لجنته الدائمة. ويتم انتخاب أعضائه لدورة واحدة، مدتها خمس سنوات.

تشكل مجالس الشعب الوطنية ولجانها الدائمة على مستويات الحكومة المحلية كافة، من المحافظة إلى القرى، وتتمتع على مستوى المحافظات بسلطة تشريع القوانين المحلية، شريطة ألا تتعارض مع الدستور، بالإضافة لحق تشريع القوانين الوطنية أو الإدارية. كما يعهد إليها بسلطة تطبيق قوانين الاستثمارات الأجنبية في المناطق الاقتصادية الوطنية الخاصة.

السلطة القضائية - المحاكم الشعبية:

تمثل المحاكم الشعبية، بموجب الدستور، مؤسسات الدولة القضائية. وعلى النقيض من نظام المحاكم الأمريكية المزدوجة (اتحادية وولائية) يوجد في الصين نظام محاكم قضائية موحدة. إذ أنشأت الدولة محكمة الشعب العليا، المحاكم الشعبية المحلية وغيرها من المحاكم الخاصة الأخرى. وتمثل محكمة الشعب العليا أعلى سلطة قضائية في الدولة حسب نص الدستور. أما المحاكم الشعبية المحلية، فتقسم إلى ثلاثة مستويات:

obeikandl.com

1 – المحكمة الشعبية العليا على مستوى المحافظة.

2 – المحكمة الشعبية المتوسطة على مستوى البلدية.

3 – محكمة الشعب الأساسية على مستوى المقاطعة.

قد تلجأ المحكمة الأساسية إلى تشكيل محاكم شعبية صغيرة عندما تدعو الحاجة. وتتكون كل محكمة شعبية عادة من قسم للجريمة، وآخر للحقوق المدنية، وثالث للاقتصاد ورابع للإدارة. كما قد تلجأ المحاكم الأعلى من مستوى محاكم المقاطعات إلى تكوين أقسام أخرى خاصة.

في حين تشمل المحاكم الخاصة: المحكمة العسكرية، المحكمة البحرية ومحكمة المواصلات والسكك الحديدية. وبجانب هذا وذاك، قد تنشأ بعض محاكم خاصة ضمن المحاكم العليا أو المحاكم المتوسطة، كمحكمة حقوق الملكية الفكرية التي أنشئت ضمن محكمة بيجنيق المتوسطة منذ عام 1983م. وتعنى محكمة حقوق الملكية الفكرية هذه بالنظر في قضايا براءات الاختراع، العلامات التجارية وانتهاك حقوق النشر والتأليف (بما في ذلك برامج الحاسوب) وغيرها من القضايا الأخرى التي تشمل التراخيص والمنافسة غير الشريفة.

كما أنشئت محاكم حقوق ملكية شبيهة في اختصاصات أخرى، بالإضافة لهذا، أنشأت محكمة بيجنيق البلدية العليا، قسمًا خاصًا للاستئناف للنظر في قضايا حقوق الملكية الفكرية، له حق اختصاص حصري لكل محاكم الدولة الشبيهة بمحكمة الاستئناف الاتحادية المتنقلة في الولايات الأمريكية المتحدة.

مؤسسة الإشراف القانوني:
وكلاء الشعب:

بموجب الدستور، يمثل وكلاء الشعب مؤسسات الدولة التي تعنى بالإشراف والمراقبة القانونية، وهي شبيهة، من حيث المفهوم، بوزارة العدل الأمريكية.

وقد أنشـأت الدولة المجلس الأعلى للوكلاء (يشبه مـن حيث المهمة وزارة العدل الأمريكية)، مجالس وكلاء الشعب المحلية، مجالس الوكلاء العسكرية ومجالس وكلاء أخـرى خاصـة. ويمثل المجلس الأعلـى للوكلاء، أعلـى مؤسسة وكلاء في الدولـة بموجب الدستور. ويتمتع الوكلاء بسلطة رقابية مستقلة في ظل القانون، دون أن يكون لأي مؤسسة إدارية، مؤسسة عامة أو فردية أي تدخل في شؤونهم.

تنقسم مجالس الـوكلاء المحلية إلى: مجالس محافظات، مجالس بلديات ومجالس مقاطعات. ولمجالس الوكلاء على مستوى المحافظات والمقاطعات الحق في إنشاء مكتبها في مناطق صناعية أو اقتصادية خاصة في حال الضرورة. وعادة يتكون كل مجلس من مجالس الوكلاء الشعبية من مجموعة أقسام، تشمل: قسم الجريمـة، قسم الشؤون المدنية، قسم الاقتصاد وقسم الإدارة. ويتبع كل مجلس وكلاء محلي لآخر أعلى منه، كما يخضع في الوقت نفسه لمساءلة مجلس الشعب المحلي ولجنته الدائمة.

لمجالـس الـوكلاء الحـق في التحقيـق في النشاطـات التي تتصـل بالأمن القومـي، الاضطلاع بمهمـة الادعاء العـام، مراقبة نشاطـات محاكم الشعب، والسلطـة القانونيـة العليا التي تشرف على نشاطات المنظمـات الأمنية العامة. كمـا تضطلع بمهمة التحقيق في الممارسات غـير القانونية التي يرتكبها مسؤولو الدولة، بالإضافة لمراقبة تنفيذ الموظفين للقانون والادعاءات الكاذبة والفساد.

السلطة التنفيذية – مجلس الدولة:

يمثـل مجلـس الدولة، حكومـة الشعب المركزيـة، السلطـة التنفيذية لأعلى مؤسسة في الدولة، ومن ثَمَّ فهو يمثل أعلى مؤسسة إدارية فيها. وهو مسؤول أمام مجلس الشعب الوطني أو لجنته الدائمة في حال غيابه. ويتألف أعضاؤه من رئيس الوزراء، نوابه، أعضاء مجلس الدولة ووزراء من مختلف الوزارات أو اللجان.

يمارس مجلس الدولة سلطتـه التنفيذية لتحديد الأنظمة الإدارية، تشريع القوانـين الإدارية وإصـدار القرارات والمراسيم في ظـل الدستور والقانون. كما يضطلـع بمهمة الإشـراف على عمل الوزراء أو اللجـان والحكومات المحلية على مختلف المستويات. بالإضافة لتنفيذ خطة الاقتصاد القومي والتطور الاجتماعي لميزانيـة الدولـة، إدارة الشـؤون المدنيـة، الأمن العـام، إدارة القضـاء، متابعة الشؤون الخارجية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الأخرى.

يحق للوزارات واللجان إصدار أوامر وتوجيهات وقوانين في اختصاصها، كما يحـق لها حمل الجهات المعنية على تنفيذ القـرارات الإدارية، الأوامر والتوجيهات الخاصـة التي يصدرهـا مجلس الدولـة. وهنالك ثمـانٍ وعشـرون وزارة ولجنة، ينحصـر أكثرها صلـة بموضوع التجارة الخارجية والاستثمـار الأجنبي في: وزارة العلـوم والتقنية، وزارة الأرض والموارد الطبيعية، وزارة العمل والأمن الاجتماعي، لجنة الاقتصاد والتجارة، لجنة التخطيط، إدارة المخدرات وإدارة حماية البيئة.

تعـد وزارة العدل مؤسسة الدولـة الإدارية القضائية بـين كل وزارات الدولة ولجانهـا. فهي الجهة الوحيدة التي توجـه المحامين وتشرف على عملهم وتحرص علـى تطبيق العدالـة. كما يُعْهَدُ إليهـا بإصدار رخص ممارسـة المحاماة وتدريب المحامـين. وعهد إليها منذ عـام 1986م، بإدارة امتحانـات المحامين على مستوى البـلاد، وبنـاء على ترتيبـات جديدة، تم تبنيها عـام 2001 م، تولـت وزارة العدل ومحكمة الشعب العليا والمجلس الأعلى للوكلاء، إدارة امتحانات القضاة وتوحيدها عبر كل أرجاء البلاد (حيث باشرت تلك المسؤولية مطلع عام 2002م) ولكل أولئك الذين يرغبون في الالتحاق بالوظائف القانونية كقضاة، وكلاء أو محامين.

تشمـل المؤسسات الإدارية الأخرى التي تخضع لسلطة مجلس الدولة، ولها تأثـير واضح في تطبيق قانون حقوق الملكية الفكرية: مكتب الدولة لحقوق النشر والتأليف، مكتب الصين لبراءة الاختراع ومكتب العلامات التجارية التابع لإدارة الدولة للصناعة والتجارة.

ولمجلس الدولة تأثيرات واضحة في نظام القانون الصيني، يمكن إظهارها من خلال توزيع سلطة القرار:

فأولًا: هناك الفرع التنفيذي الذي يتمتع بحق تشريع القانون، ويدار من قبل مجلس الشعب الوطني ولجنته الدائمة، ويضطلع بمهمة إصدار التنظيمات الإدارية، القوانين والمراسيم العاجلة المؤقتة لمعالجة موضوعات وطنية محددة.

وقد جعلت حركة الإصلاح الاجتماعي التي تسير حاليًا في الصين بخطىً سريعة، من مجلس الدولة، أعلى مؤسسة لتشريع القانون في البلاد.

ثانيًا: يتمتع الفرع التنفيذي بالسلطة الإدارية لتشريع القوانين الإدارية الوطنية وفق الدستور والقوانين الحالية. وتكتسب هذه القوانين الإدارية، السلطة نفسها التي تكتسبها تلك القوانين التي تصدرها اللجنة الدائمة بمجلس الشعب الوطني، وغالبًا ما يتم إلحاقها بقوانين إضافية من مختلف لجان الدولة ووزاراتها.

ثالثًا: كما سبقت الإشارة إليه آنفًا، تتمتع المؤسسة التنفيذية بالسلطة الإدارية لتنفيذ القانون والإدارة. وتضطلع وزارة العدل بمسؤولية إدارة الإجراءات القضائية، إدارة القوانين والأنظمة وتنفيذ الإجراءات الإدارية لحقوق الملكية الفكرية لثلاثة فروع إدارية منفصلة: مكتب الدولة لحقوق الملكية الفكرية، مكتب الدولة لبراءة الاختراع ومكتب العلامات التجارية التابع لإدارة الدولة للصناعة والتجارة.

الحكومات المحلية:

تمثل الحكومات المحلية منظمات الدولة الإدارية على المستوى المحلي. وتخضع كلها لسيطرة مجلس الدولة، وتنشأ تحت مظلة الحكومة المحلية حكومات شعبية لأقاليم المحافظات، الأقاليم التي تتمتع بحكم ذاتي والبلديات التي تخضع مباشرة لسيطرة الحكومة المركزية، على المستوى البلدي للبلديات

والولايات التي تتمتع بحكم ذاتي، على المستوى الأقليمي للأقاليم، أقاليم الحكم الذاتي والمناطق البلدية وعلى المستوى المناطقي للمقاطعات والقرى.

على مستوى المقاطعات وما فوقها، تضطلع الحكومات المحلية بمسؤولية الاقتصاد المحلي والتطور الاجتماعي، الشؤون المدنية المحلية، الأمن العام وإدارة القضاء.

ربما اضطلعت الحكومات المحلية بتطبيق القوانين الإدارية داخل نطاق اختصاصها القضائي. كما قد تضطلع الحكومات المحلية أيضًا في المحافظات والمدن الكبيرة التي يعتمدها مجلس الدولة، بتشريع القوانين الإدارية المحلية، شريطة ألا يتعارض ذلك مع الدستور، القوانين الوطنية والقوانين الإدارية الأساسية.

بجانب هذا، تضطلع الحكومات المحلية في بعض المناطق الاقتصادية الخاصة، بتشريع قوانين إدارية خاصة، خدمة لبعض المتطلبات الاقتصادية الضرورية. أما فيما يتعلق بمجال حقوق الملكية الفكرية، فقد أنشئت منظمات إدارية في المحافظات، عواصم المحافظات، المناطق الاقتصادية الخاصة، وبعض المدن الرئيسة عبر البلاد للإشراف على حقوق النشر والتوزيع، براءات الاختراع والعلامات التجارية المميزة.

مهنة القانون وإدارته:

كما ورد سابقًا، لم يظهر النظام القانوني في الصين حتى مطلع القرن العشرين. وفي سبعينيات القرن الماضي، عندما أعلنت الصين برنامجها الهائل للإصلاح الاجتماعي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المحامين، صارت فكرة النظام القانوني أمرًا مقبولًا بشكل عام. واليوم يوجد في الصين نحو (115.000) محام. ومقارنة ببلدان أخرى، خاصة الولايات الأمريكية المتحدة، يعد هذا العدد من المحامين قليلًا جدًّا (انظر الشكل 5.1).

إدارة المحامين وأنظمتهم:

بعد عام 1949م، كانت إدارة المحامين في الصين، تخضع لوزارة العدل فقط. ثـم نقلت لنظام جديد مع رئاسة القضاء تحت إدارة وزارة العدل والإدارة المهنية، تحت مسمى «اتحاد محامي الصين». وتحت هذا النظام الجديد، لم تعد اتحادات محامـي الصين تدار من قبل المؤسسات الإدارية التابعة لوزارة العدل، على الرغم من أن اتحادات المحامين ما زالت خاضعة لإشراف مؤسسات إدارة وزارة العدل.

في عام 1980م، أصدرت الهيئة التشريعية قوانين مؤقتة بشأن تنظيم عمل المحامـين (يتم العمل بها ابتداء مـن غرة يناير 1982م) مما يؤكد الجهد الذي بذلتـه الصين لإصـلاح نظامها القانوني. ومؤخـرًا أكد إقـرار قانون جمهورية الصـين الشعبية بشأن تنظيم عمـل المحامين عام 1996م (الـذي بدأ العمل به غرة يناير من عام 1997 م) التزام الصين بإصلاح القانون فيها.

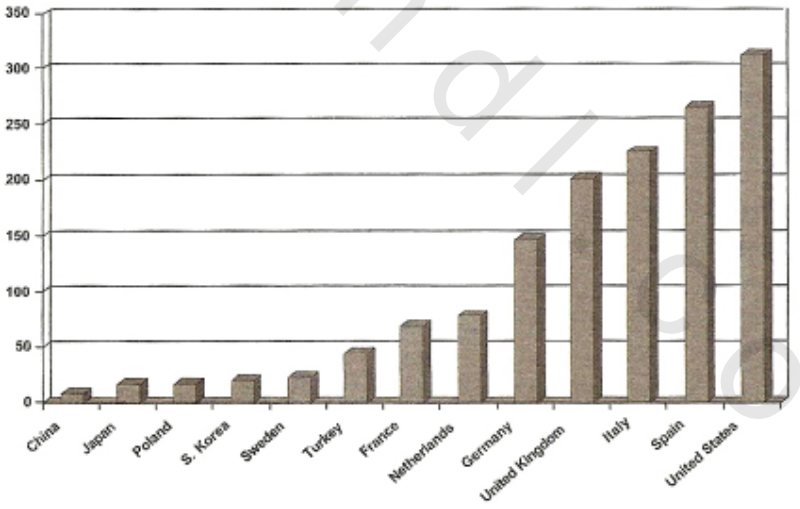

الشكل (5.1) عدد المحامين لكل (100.000) شخص في بعض البلدان المنتقاة

(المصـدر: نقابات المحامين وجمعيات القانـون في أوروبا (www.ccbe.org) 2005م، إيشيكـو فونايو (Ichiko Fuyuno)، "اليابان تعد محامين جددًا" صحيفـة الـ (Wall Street ،13) مـن مارس 2004م، ص A 19 – A18، وكـين جيـز (Qin Jize) "للمحامـين دور مهـم جـدًا" صحيفـة (China Daily)، 17 من يونيو 2005م.

يعـد قانون عام 1966م، بشـأن تنظيم عمل المحامين، أهم قانون من حيث شموليتـه وما تمتع به من سلطة، يعنـى بتنظيم عمل المحامين منذ عام 1949م. كما أنه أول قانون يعرف بمفهوم استقلال مهنة القانون، ويقر بضرورة الحاجة إلى محامين تمثيل موكليهم أمام المحاكم. وعلى النقيض من قانون عام 1980م المؤقت، عـرف قانون عام 1996م المحامين بـ (عمال قانـون الدولة)، غير أنهم أشبـه ما يكونون بالموظفين الذين حصلوا على رخصة عمل للاشتغال بالمحاماة تحت ظل القانون، ويوفرون خدمات قانونية للجمهور. ويمارس المحامون عملهم باستقـلال تام في ظـل القانون بمهنية مسؤولة وأخـلاق عالية. لكن على الرغم مـن ذلك، لا يعمل المحامـون في الصين بمعزل تام عـن الحكومة، فتحت مظلة القانـون، نجد أن المحامـين والمؤسسات القانونية واتحـادات نقابات المحامين، لا تزال خاضعة لإشراف إدارة المؤسسات القضائية التابعة لمجلس الدولة.

بجانـب الشـروط الخاصة بمنظمـات عمـل المحامين، اتحـادات نقابات المحامـين، اتحادات المحاكم وبرامج الدعـم القانوني، حدد قانون عام 1996م، الخاصـ بتنظيم عمـل المحامـين، شروطًا تتعلـق بحقوق المحامـين، واجباتهم والمسؤوليـات المهنيـة. وهكـذا استطاع من خـلال سلطة القانـون، إقرار بعض القوانين العامة، الخاصة بأخـلاق المهنة والعقوبات التأديبية. وفي عام 1997م، حـدد «اتحاد محامـي الصين» القوانـين التي تحكـم أخلاق المهنـة والعقوبات التأديبية الخاصة بالمحامين.

بسبب مـا تشهده الصين حاليًا من تطور اجتماعـي، اقتصادي وسياسي، ينتظـر أن يشهـد قانون المحامين مراجعة شاملة، كما يتوقـع أن يتم تبني بعض القوانين الإدارية الجديدة في المستقبل القريب.

شروط مهنة القانون:

منذ أن استعادت الصين نظامها القانوني خلال سبعينيات القرن الماضي، شهد أهلها تزايدًا مضطردًا في عدد المحامين. وكما ذكر آنفًا، ازداد عدد المحامين خلال العشرين سنة الأخيرة من لا شيء إلى (115.000) محام. كما ازداد عدد الموظفين القانونيين بأكثر من (10%) سنويًّا خلال السنوات الأخيرة. لكن مع ذلك، يبقى التأهيل دائمًا قضية جوهرية فيما يتعلق بتطور المهنة. ومن أواخر سبعينيات القرن الماضي، مرورًا بمنتصف ثمانينياته، عين معظم المحامين من إدارة القضاء أو غيرها من المهن، وجاء كثير منهم دون أن يكون قد حصل على تعليم نظامي أو حصل على القليل جدًّا منه، وفي بعض الحالات لم يحصلوا حتى على أي تعليم جامعي نظامي.

من أجل تعزيز كفاءات مهنة القانون، تقرر عام 1986م، عقد امتحان عام للمحامين على مستوى الدولة. كان يعقد في البداية مرة واحدة كل سنتين، ثم صار يعقد مرة واحدة سنويًّا منذ عام 1993م.

اليوم، لا بد لكل راغب في امتهان المحاماة أن يكون قد حصل على تعليم نظامي في كلية القانون لمدة ثلاث سنوات على الأقل. أو أن يكون قد تلقى تعليمًا نظاميًّا في كلية جامعية لمدة أربع سنوات في مجال آخر. وحتى عام 2000م، عقد الامتحان العام للمحامين إحدى عشرة مرة، وكانت نسبة النجاح نحو (10%)، وقد ساعد هذا الامتحان الموحد على تحديد إطار مهنة القانون ورفع مستواها.

بناء على نظام الإمتحان القومي الموحد، أقرت وزارة العدل نظام امتحان قومي موحد للقضاة بهدف تحسين مهنة القانون. فاعتمدت وزارة العدل التابعة لمجلس الدولة، مع المحكمة العليا والمجلس الأعلى للوكلاء، المعايير الجديدة. فتمخضت تلك الامتحانات المستقلة لكل من المحامين، القضاة والوكلاء، التي نظمت عام 2001م، عن عقد أول امتحان قومي موحد للقضاة نظم عام 2002م.

منظمات عمل المحامين:

كان المحامـون يطالبون في الماضي بالعمـل في «مكاتب المستشار القانوني» التابعة للدولة، التي تعرف بأنها «مؤسسات عامة تحت قيادة تنظيمية وإشراف مهني من قبل مؤسسات الدولة الإدارية القضائية». وفي عام 1988م، ظهرت في شانغهـاي أول «مؤسسة قانونية تعاونية» مستقلـة تمامًا عن أي شكل من أشكال سيطـرة الدولة، كما أنها مستقلة ماليًّا أيضًا. وفي عام 1993 م، سمحت الوزارة رسميًّـا بتأسيـس المؤسسـات القانونية التعاونيـة. كما أدى قانـون عام 1996م الخاص بتنظيم عمـل المحامين إلى ظهـور مزيد من المعايـير التي تحدد عمل المؤسسـات القانونية. ومنذ آنئذٍ، اتخذت منظمـات عمل المحامين شكل مكاتب المستشار القانوني التابعة للدولـة، مؤسسات قانونية تعاونية، مؤسسات قانونية مشتركـة، مؤسسـات قانونية ممولة من قبل الدولة وبعض المكاتب الاستشارية القانونيـة الخاصـة. واليوم، يوجـد في الصين نحـو (10.000) مؤسسة قانونية منتشرة في كل أرجاء البلاد.

ضوابط عمل الممثلين القانونيين الأجانب:

في يونيو مـن عام 1992 م، سمحت الحكومة رسميًّـا للمؤسسات القانونية الأجنبيـة بافتتـاح فـروع لهـا في الصين. ومنـذ يومئـذٍ أخذت الحكومـة تعزز ضوابطها القانونية على ممارسات المؤسسات القانونية الأجنبية. وبعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية مباشرة، تبنت الصين في غرة يناير من عام 2002م، قوانين جديدة لإدارة مكاتب ممثلي المؤسسات القانونية الأجنبية فيها، كما شرعت قوانين جديدة تحكم تأسيس مكاتب الممثلين القانونيين الأجانب.

علـى صعيـد آخر، قد يحـق لمكاتب القانـون الأجنبية وممثليهـا المشاركة في النشاطـات التـي تحددها القوانين، لكنهـا لا تملك حق التدخـل في الشؤون

القانونيــة الصينية. غـير أنها مع ذلك، تستطيع توفـير معلومات لموكليها تتعلق بمدى تأثير بيئة القانون الصيني.

لقـد سمح لمكاتب القانون الأجنبية بتقديم خدمات قانونية، كالاستشارات القانونيــة للعملاء الأجانب في إطـار المعاهدات والاتفاقيـات العالمية والقوانين التـي تنظم الأعمال التجارية بين مختلف بلدان العالم. كما يمكنها أيضًا تقديم خدماتهـا القانونية للعملاء الأجانب أو المؤسسات القانونية الصينية في الشؤون الصينيــة المتعلقة ببلـدان أجنبية. وتستطيع بجانب هـذا، تحويل خدماتها عبر المؤسســات القانونيــة الصينيــة لعملاء أجانب فيمــا يتعلق بقضايــا قانونية في الصــين. وهكذا نجد أن المحامين الأجانب يـؤدون دورًا أساسيًّا مهمًّا في تقديم النصح والمشورة في مجال التبادل التجاري بين مختلف البلدان.

وضعـت الحكومة ضوابـط صارمة تمنـع المؤسسات الأجنبيــة التي تقدم الخدمــات القانونية من التدخـل في أي قضايا تتعلق بشـؤون القانون الصيني، خاصــة فيمــا يتعلق بإصدار آراء حـول القانون. كما منعـت المنظمات القانونية الأخـرى والأفـراد على حد سـواء من التورط في خدمات تتعلـق بنشاطات ذات طبيعــة قانونية في الصين عبر الشركات الاستشاريــة أو بأي وسيلة أخرى. وقد شملت تلك الضوابط التي حظرت التدخل في شؤون القانون الصيني:

1 – المشاركة في نشاطات رفع الدعاوى والمقاضاة في الصين كمحامين.

2 – توفير رؤىً وتقديم مشورة أو شهادة تتعلق بقضايا محددة محكومة بالقانون الصينـي كالعقـود، الاتفاقيات، قضايا الجمعيـات والنقابات أو غيرها من الوثائق المكتوبة.

3 – تقـديم آراء أو أفـكار أو شهادة تتعلق بقضايا أو أحـداث محكومة بالقانون الصيني.

4 – نشـر أفـكار العملاء أو انتقادهم فيمـا يتعلق بتطبيق القانـون الصيني، أو فيمـا يتعلق بحقائق تشمل القانـون الصيني وما يوفره للعملاء من حرية في نشاطات التحكيم.

5 – التـورط في قضايا تسجيـل أو تعديل أوغيرهما من الإجـراءات مع مؤسسة حكوميـة أو غيرهـا مـن المنظمات التـي تحظى بـإدارة حكوميـة نيابة عن الشخص المعني.

مـن جهة أخرى، تحدد الأنظمة ومعايير تنفيذهـا قوانين إجراءات تقديم الطلبـات، التسجيل للحصول على الإذن بمباشـرة الأعمال، إجراءات التفتيش السنـوي، قوانين وإجراءات تعيـين الممثلين ورئيسهم، تأسيـس مكاتب إضافية للممثلـين، توظيف المساعدين الصينيين والأجانب وغيرها من الشؤون الأخرى. كمـا تشترط تلك الأنظمة حصول ممثلي الشـركات الأجنبية لتقديم الخدمات القانونيـة على خـبرة لا تقل عن سنتين خارج الصـين. في حين تشترط حصول رئيـس الممثلـين على خـبرة لا تقل عن ثلاث سنـوات على الأقل خـارج الصين. وتشـترط من جهـة أخرى، سكن الممثلين في الصين مدة ستـة أشهر على الأقل سنويًّا، وإلا ألغي سجلهم في العام القادم.

وتجـدر الإشـارة هنـا إلى أن تلـك الضوابط والقيـود التـي فرضت على مؤسسات تقديم الخدمات القانونية الأجنبية، لا تسري على رصيفاتها من هونغ كونغ، ماكاو أو تايوان، إذ وضعت لها معايير وضوابط خاصة بها.

مجموعة القوانين والأنظمة:

القانون الأساس:

يعـد الدستـور الصيني الـذي تم تبنيه عـام 1982 م، وعـدل مؤخرًا عام 1999م، «القانون الأساس للدولة الذي يتمتع بالسلطة القانونية العليا في البلاد».

أما التعديلات الدستورية المتلاحقة، فتعكس إدراك القيادة الصينية الراسخ لما يمكن أن يحدث من تغيرات لمجتمعها في المستقبل.

يعنى السواد الأعظم من القانون الأساس الصيني بهيكل الدولة التنظيمي، أكثر من عنايته بتوازن سلطة الحكومة وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين. لكن على الرغم من ذلك، نجد أن دستور عام 1982م، وما لحقه من تعديلات، قد عزز حماية الحقوق الأساسية من جهة، وعكس مدى الإصلاحات القانونية والاقتصادية الحالية من جهة أخرى.

على صعيد آخر، أكدت تعديلات عام 1988م، التي أدخلت على دستور عام 1982م، اهتمام الشعب الصيني المبكر بالإصلاحات الاقتصادية، كما أثبتت سماح الدولة بممارسة «الاقتصاد الخاص» كجزء متمم «للاقتصاد الاشتراكي العام».

في جهود بذلت لتحويل الاقتصاد الاشتراكي الموجه(*) لاقتصاد السوق الاشتراكي، تبنى مجلس النواب الرابع عشر مفهوم «اقتصاد السوق الاشتراكي «رسميًّا عام 1992م. وقد أقرت التعديلات الدستورية التي أجريت عام 1993م، فكرة اقتصاد السوق الاشتراكي لتميزها بذلك عن مفهوم الاقتصاد الموجه الذي تم تبنيه سابقًا. كما أكدت تعديلات عام 1993 م، الدستورية أيضًا، مسؤولية الدولة عن تشريع القوانين الخاصة بإدارة الاقتصاد.

من ناحية ثانية، ذهبت تعديلات 1999م الدستورية بعيدًا، لتؤكد أن الاقتصاد الفردي، الاقتصاد الخاص وغيرهما من أنواع الاقتصاد غير العام، تعد عناصر أساسية مهمة لاقتصاد السوق الاشتراكي، تؤكد مفاهيم «حكم البلاد وفقًا للقانون»، وكان ينظر للنظام القانوني بوصفه عاملًا مهمًّا لتطور اقتصاد السوق واللحاق بعجلة الاقتصاد العالمي المضطردة، وقد أدركت حكومة الصين أهمية سرعة العمل لكي يواكب نظامها القانوني المعايير القانونية العالمية.

(*) الاقتصاد الموجه: نظام اقتصادي، تسيطر فيه الحكومة على الإنتاج والتوزيع والأسعار، وتعمل على تنظيمها (المترجم).

قوانين الجريمة والقوانين المدنية:

كانت المصطلحات القانونية في الصين القديمة، تؤكد العقوبات التي فرضت على الجريمة، نتيجة تأثر الموقف بمفهوم شينق (Xing) التقليدي. وهكذا صنفت الشؤون المدنية في الصين الإمبراطورية في خانة قوانين الجريمة. واستمر الحال على ما هو عليه حتى نهاية القرن العشرين، لكن على الرغم من ذلك، شهدت قوانين الجريمة والقوانين المدنية، تعديلات مهمة يومئذٍ، خاصة في أواخر سبعينيات القرن الماضي، إذ عدلت حكومة الصين قوانين الجريمة والقوانين المدنية وأصلحتها.

أما فيما يتعلق بالقوميات الأجنبية أو رجال الأعمال الأجانب في الصين، فتبدو قوانين الجريمة تلك والقوانين المدنية غير مناسبة، إذ إن أكثر القوانين الصينية مواءمة للقوانين الأمريكية هي تلك التي تتعلق بتنظيم الأعمال التجارية، الاستثمار الأجنبي، الموارد أو حقوق الملكية الفكرية، لكن على الرغم من هذا كله، تعد ضوابط قوانين الجريمة وقوانين الشؤون المدنية الملائمة، مهمة جدًّا في ظل القوانين الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالشؤون التجارية.

القوانين التي تحكم التجارة عمومًا:

كان إدخال آلية السوق التنافسية بمنزلة المفتاح الذي حرك عجلة إصلاح الاقتصاد الصيني التي بدأت في سبعينيات القرن الماضي. وخلال العشرين عامًا المنصرمة، جربت الصين التحول من نظام الاقتصاد المركزي الموجه إلى نظام السوق الشرقي، كما تغيرت بيئة الأعمال من شركات تديرها الحكومة إلى بيئة أخرى تتعايش فيها شركات تديرها الحكومة مع شركات أخرى خاصة.

استجابة للنمو المضطرد الذي تشهده السوق، تبنت الحكومة سلسلة من القوانين والضوابط المتعلقة بمجال المال والأعمال، تشمل: قانون التعاقد،

قانـون الشركات المتحدة، قانـون الدعاوى العامة وقانـون التحكيم. ولمزيد من التفاصيـل، ادخل علـى موقعنا على شبكـة المعلومات العنكبوتيـة (الإنترنت): www.ChinaNowBook.com

القوانين التي تحكم الجمارك، التجارة الخارجية والاستثمار:

لا شك في أن معدل النمو الاجتماعي الهائل الذي حققته الصين مؤخرًا، قد استفـاد فائدة عظيمة من الانخراط في فلك الاقتصاد العالمي. وينتظر للتجارة الخارجيـة والاستثمـارات الأجنبيـة أن تؤديا دورًا مهمًا، يتعاظـم باستمرار في تنشيط السوق الصينية المفتوحة وضخ الهواء المنعش إلى رئتيها.

تشمـل القوانـين المهمـة والضوابـط التـي تؤثـر في التجـارة الخارجيـة والاستثمـارات الأجنبيـة: قيمة رأس المـال الصافية والتعرفـة. وللاطلاع على قائمـة كل تلك القوانـين المهمة والضوابـط، يمكنك الدخـول إلى موقعنا الذي أشير إليه آنفًا.

قوانين حقوق الملكية الفكرية وضوابطها:

تشـكل حمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة هاجسًـا مهمًّـا في تفكـير التجار والمستثمريـن الأجانـب. وعليـه، فمنذ أن أطلقـت حملتهـا الاقتصادية لجذب الاستثمـارات الأجنبيـة، بذلـت حكومـة الصين جهـودًا حثيثـة لتعزيز قوانين حمايـة حقوق الملكية الفكريـة وتعزيزها، لكن على الرغم مـن كل تلك الجهود المبذولة، تظل القوانين قاصرة عن توفير الحماية المطلوبة. وتغطي حقوق الملكية الفكرية في الصين، ثلاثة مجالات أساسية: قانون براءة الاختراع، قانون النشر والتأليف وقانون العلامة التجارية. ولا بد هنا من الإنتباه للاختلافات الأساسية بين القوانين الصينية ورصيفاتها الأمريكية.

قوانين الأرض والموارد وضوابطهما:

تـؤول ملكية الأرضـ والموارد في جمهوريـة الصين الشعبيـة للدولة، وربما تحظـى القطاعات الخاصة باستخدام محـدود، أو تمنح حقوقًا محدودة مقيدة بشروط معينة للتمتع بملكية الأرض والموارد.

قـد شرعـت حكومـة الصـين قوانـين وضوابط خاصـة تسمـح للشركات الأجنبية بتطويـر الأراضي التجارية واكتشاف بعض المـوارد الطبيعية الخاصة كالنفط والغاز واستثمارها.

مـن جهة ثانيـة، فللصـين قوانين وضوابط تحمـي البيئة وتصـون الموارد الطبيعيـة. وللاطلاع على قائمـة القوانين المهمة والضوابـط التي تحمي البيئة وتصون الموارد الطبيعية، ادخل إلى موقع: www.ChinaNowBook.com

القوانين الإدارية والسياسات:

كمـا سبقت الإشارة آنفًـا، لمجلس الدولة سلطة تحديـد المعايير الإدارية، تشريع القوانين الإدارية والضوابط وإصدار القرارات والمراسيم في ظل الدستور والقانـون. وتقع مهمة تنفيـذ القرارات الإداريـة، الأوامـر، الضوابط والمعايير المحددة، على عاتق اللجان والوزارات التابعة للدولة.

كمـا قـد تضطلـع الحكومـات المحليـة في المحافظـات والمجالـس البلدية الأساسيـة، بتنفيـذ قوانـين محلية محـددة وضوابط خاصة، وفي ظـل الطبيعة النشطـة لتطـور الاقتصـاد الصيني، كان لا بد مـن تدقيق الضوابـط الإدارية وتنفيـذ القوانين والقـرارات السياسيـة واعتبارها قرارات فعليـة، على الرغم مـن أنها غالبًا مـا تكون مؤقتة أو محليـة في طبيعتها. فذلك هـو الحال الغالب في الموضوعـات المتعلقة بالتجـارة الخارجية والاستثمـارات، خاصة في المناطق الاقتصادية الخاصة.

الدعاوى القضائية:

لقد ناقشنا في الفصل العاشر الخيارات المتعلقة بالنزاع الخاص بأولئك الذين يمارسون أعمالًا تجارية في الصين. ومثلما تمخض عن تلك المناقشة في ذلك الفصل، نتمنى أن تحاول جاهدًا عدم اللجوء إلى المحاكم لحل نزاعاتك في القضايا التجارية. لكن هذا لا يعني أن كل الشركات الأجنبية تخسر بالضرورة دعاواها القضائية. إذ كسبت شركة هينيسي الفرنسية للكونياك(*) مؤخرًا، دعوى قضائية خاصة بعلامتها التجارية، كما كسبت شركة (General Motors) الأمريكية، دعوى أخرى أمام المحاكم ضد شركة (Chery) الصينية. لكن السكة لا تزال صعبة على الرغم مما تشهده الصين من تغييرات مستمرة. وعلى كل حال، تبقى المقاضاة كملاذ أخير، خيارًا صعبًا. إذ تقضي الإجراءات المدنية في جمهورية الصين الشعبية بتمتع محكمة الشعب المحلية بالسلطة القضائية للنظر في النزاعات المدنية في المكان الذي تم فيه توقيع العقد أو المكان الذي يسري فيه، المكان الذي يوجد فيه الشيء المعني موضوع الدعوى، المكان الذي توجد فيه ملكية المدافع الأجنبي، المكان الذي يوجد فيه وكيل المدافع الأجنبي أو منظمة العمل الأجنبية أو حيثما وجد ضرر.

على صعيد آخر، قد يشترط الأجانب أو الكيانات الأجنبية في العقد، حق اختيار المحكمة التي تختص فعلًا بالنظر في الأمور موضع النزاع. أما في حال عدم وجود أي شروط، فيتم تطبيق القوانين العامة التي تعمل بها الدولة.

عمومًا، قد تتمتع المحاكم الشعبية المحلية بمختلف مستوياتها، بحق الفصل في أي نزاع تمثل المصالح الأجنبية أحد أطرافه. إذ تتمتع تلك المحاكم بالسلطة القضائية للنظر في نزاعات العقود الخاصة بالشركات الصينية -الأجنبية المتحدة أو الشركات الصينية- الأجنبية التي تعمل في مجال اكتشاف الثروات

(*) الكونياك: شراب مسكر، يصنع من العنب في الجزء الغربي من فرنسا (المترجم).

الطبيعيــة. أما فيمــا يتعلق بالنزاعــات الخاصة ببراءات الاخــتراع، فقد تحال إلى المحاكــم الشعبية المتوسطــة في حال كان هناك نص صريح من قبل محكمة الشعــب العليا. في حين تحــال النزاعات المتعلقة بالشــؤون البحرية إلى المحاكم البحرية لكي تنظر فيها.

مــن جهة أخــرى، تضمن الإجــراءات والتشريعــات القضائيــة المدنية في جمهوريــة الصين الشعبية للشركة الأجنبيــة أو المنظمة الأجنبية، حق المقاضاة نفسه الذي تكفله للمواطنين الصينيين أو الكيانات الصينية نفسها عند التظلم أمام المحاكم الشعبية، كما تطالبها بالواجبات ذاتها التي تفرضها على المواطنين الصينيين والكيانات الصينية بمختلف أشكالها. وبالمقابل، إذا فرضت المحاكم الأجنبيــة أي قيــود على مواطن صيني أو شركات صينيــة ما عند المقاضاة فيما يتعلــق بالحقوق المدنية، فإن المحاكم الشعبية في الصين تسرع لفعل الشيء ذاته على مواطن الدولــة المعنية أو شركاتها، مثلًا بمثل. كما على الأطراف الأجنبية توكيــل محامين صينيين للمشاركــة في المرافعة والمدافعة. لكن مع ذلك، من حق تلك الأطراف الأجنبية أن يكون لها وكيل من جنسيتها يرعى مصالحها.

أمــا في حال تــورط تلك الأطــراف الأجنبية في نزاعــات في قضايا تتصل بالحقــوق المدنيــة، لكنها لا تتخذ من الصين سكنًا لهــا، آنئذٍ من حقها تفويض سفارتها لتنــوب عنها في توكيل محامين صينيين كمستشارين قانونيين أو توكيل مواطنين صينيين لرعاية مصالحها.

الخلاصة:

نختــم هذا الفصل بحادثتين صغيرتين مثيرتــين للذعر، تظهران المخاطر الخفية والمآزق التي يمكن أن يتعرض لها كل من يمارس نشاطًا تجاريًّا في الصين، ويعتقد بعض الناس أن هاتين الحادثتين تعدان مثالًا لـ (الحمائية القانونية)(*) التي تظهر انحياز حكومة الصين ونظامها القضائي ضد الشركات الأجنبية.

(*) الحمائية: مذهب حماية الإنتاج الوطني بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة (المترجم).

وبالطبـع، لا نستطيع جدالًا مع وجهة النظر هذه. ويبقى الأمل في استمرار تحسـن الشروط القانونية في الصين هو العزاء الوحيد للشركات الأجنبية. لكن فيمـا يتعلق بشركة (Trayton Furniture) ومجلـة (Rolling Stone)(*) يبدو أن الأمـور لا تتحسن بالسرعة المطلوبة، إذ غازل أحـد الباعة الأولى، فرفع ضدها دعـوى قضائيـة، فيما وجـدت الثانيـة نفسها في موقـف لا تحسد عليـه بسبب البيروقراطية الصينية.

شركة (trayton) الدنماركية للأثاث(2):

في مسـاء أحـد أيـام شهر مايـو، وصل ليـو شياومنـق (Liu Xiaoming) رئيـس إحـدى المحاكـم، مـن ليشـان في محافظـة سيشـوان، إلى بـاب مكتب سايمـون ليشتنبرق (Simon Lichtenberg) بعـد أن قطع مسافة (2.300) ميلًا إلى شانغهـاي بصحبـة شرطيين، لتنفيذ أمر قضائي يقضـي بتجميد جزء من حسابـات شركة ليشتنـبرق (Lichtenberg) وأحد أقسام مصنعها. آنئذٍ، تحقق سايمـون ليشتنـبرق (Simon Lichtenberg) لأول مرة أنه أمـام ورطة حقيقية. وبعد خمسة شهور من ذلك التاريخ، كادت شركة ليشتنبرق تخسر قضيتها ضد أحـد موردي الجلود مـن سيشوان. وقد شبه محاميها ذلـك الوضع بـ (القضية التقليديـة) على شاكلـة (الحمائية القانونية). أما ليشتنـبرق (Lichtenberg) نفسه، فقد قال عنها إنها علامة تحذير دامغة من ممارسة الأعمال التجارية في المناطـق الصينية الأقل نموًّا والأكثر تخلفًا. كما تشكل تلك القضية لمحة خاطفة عن الكيفية التي يمكن أن تسوى بها بعض النزاعات القانونية.

ولـد ليشتنـبرق (Lichtenberg) في الدنمارك، ومارس الأعمال التجارية في الصـين أكـثر من عشر سنـوات، حيث بدأ تاجرًا للأخشـاب. ثم بدأ في عام

(*) Rolling Stone: تعني الحجر الدوار، وربما أطلق هذا الاسم على تلك المجلة للدلالة على أنها تلقف الأخبار من كل مكان (المترجم).

1977م، صناعة الجلود التي تستخدم في عمل الأرائك وتصديرها للخارج لبعض تجار التجزئة مثل (Bo Concept) و(Ikea)، ويتطلب مثل هذا العمل قدرًا ما من الأمانة والصراحة في الاستثمار والتسويق، وتمثل تكاليف الإنتاج ثلث نظيرتها في الدول الإسكندنافية. وقد بلغ عدد الموظفين والعاملين في الشركة اليوم (1.200) موظف وعامل. أما أرباحها فبلغت نحو (2.4) مليون دولار أمريكي.

يعد تأمين الجلد أحد أكبر التحديات التي كانت تواجه ليشتنبرق (Lichtenberg). حتى عهد قريب، لم يكن هناك غير عدد قليل جدًّا من الموردين، وبجانب هذا، كانت الجلود التي يزودون بها الشركة، رديئة جدًّا من حيث الجودة النوعية، الأمر الذي اضطر شركة (Trayton) للأثاث إلى التعاقد مع شركة (Zhenjing) للجلود، التي اتخذت من مدينة ليشان الصغيرة، التي تبعد مائة ميل عن عاصمة محافظة سيشوان (شينقدو) مقرًّا لها.

على صعيد آخر، أفصح ليشتنبرق (Lichtenberg) عن بعض مخاوفه من شركة (Zhenjing) التي تعد جزءًا من مجموعة أعمال، تعمل في مجالات عدة، تشمل المواد الكيميائية والفحم، تعود ملكيتها لـ (هي زينقانق) (He Zhenggang) وتوجد في مدينة بعيدة حيث تمثل قوة فاعلة في الاقتصاد المحلي، لكن مع ذلك، كانت شركة (Zhenjing) تمثل يومئذٍ إحدى كبرى الشركات الرائدة العاملة في مجال الجلود، في الصين، فاستطاعت كسب ثقة الشركة الدولية للتمويل التي تعد إحدى الهيئات التابعة للبنك الدولي، وحصلت على قرض منه.

خلال عام 2004م، اشترت شركة (Trayton) للأثاث جلودًا من شركة (Zhenjing) بلغت قيمتها (4.6) مليون دولار أمريكي، على الرغم من شكواها من ضعف الجودة النوعية لتلك الجلود، حيث بدأت الطبقة العليا تنفصل عن أصل الجلد، مما اضطر شركة (Trayton) إلى الجوء لشركة مستقلة للتحكيم، وبعد أن أكدت الأخيرة وجود مشاكل فعلية في الجودة النوعية، قررت شركة (Trayton) عدم دفع قيمة تلك الجلود وإعادتها مرة أخرى لشركة (Zhenjing).

لم ترد شركة (Zhenjing) على ليشتنبرق (Lichtenberg) حتى وصل السيد ليو (Liu) رئيس محكمة منطقة وتنقكيا في إقليم ليشان إلى مصنع ليشتنبرق (Lichtenberg) يحمل أمرًا من المحكمة يقضي بعدم دفع قيمة البضائع، وتجميد مبلغ (375.000) دولار موجودة في حساب شركة (Trayton) بالإضافة لتجميد أصول المصنع التي تبلغ (525.000) دولار أمريكي.

لكن، طبقًا لما صرح به إدوارد إبيستن (Edward Epstein) أحد محامي شركة (Trayton) في سالانس بشانغهاي، يعد أمر المحكمة غير نافذ لعدة أسباب. أولها، ينص العقد الأصلي على أن النزاع حول مشاكل الجودة النوعية يجب أن يعالج في شانغاهاي. ثم إنه لا توجد هناك حاجة إلى تجميد أي نوع من الأصول؛ لأن شركة (Trayton) تستطيع دفع مبلغ الثلاثمائة وخمسة وسبعين ألف دولار أمريكي بسهولة في حال خسارتها للقضية.

لكن الدعوى القضائية لم ترفع نيابة عن (Zhenjing)، إذ إنها رفعت من فرعها في شينهوا. ولدعم هذا الادعاء، حررت شركة سيشوان أربع فواتير بيع عن طريق الفاكس، تقضي ببيع بضائع جلدية، حررت من طرف شينهوا وجاءت جميعها مطالبة بضرورة تجاهل العقد الأصلي الذي وقعت عليه كل من (Trayton) و(Zhenjing). فوافقت المحكمة وقضى حكم السيد ليو (Liu) باعتبار تلك الفواتير التي أرسلت عبر الفاكس عقدًا، متجاهلًا التقارير التي تتحدث عن الجودة النوعية للجلد.

عندما بدأت الإجراءات القانونية في محكمة مقاطعة وتنقكيا، أكد السيد ليو (Liu) ضرورة النظر في القضية القانونية برمتها في محكمة وتنقكيا. لكن عادة ما يحظى الدفاع في الصين بفرصة واحدة للاستئناف ويسمح بسماع المرافعة فقط في المرحلة الثانية من النظام القضائي، الذي تمثله في هذه الحالة المحكمة المتوسطة في ليشان.

مـن جانبـه، قال وانـق ليبنـق (Wang Liping) محامي شركـة سيشوان، إن ماساقتـه شركـة (Trayton) من مرافعـات قد جانب الصـواب. وقد أكدت الفواتير التـي أرسلت عبر الفاكس وجود علاقة تجارية بين شركتي (Trayton) و(Xinhua). وأضافـت بجانـب هذا قائلة: "إن كانوا حقًّـا يعتقدون أن الجودة النوعية للمنتج رديئة، فربما تقدموا بشكواهم ضد ما تنتجه شركة (Zhenjing) مـن جلـد في شانغهاي. غـير أننا نتحدث هنـا عن قضية تتعلق بعـدم الاهتمام بسداد دين مستحق".

مجلة الموسيقى الأيقونية (Rolling Stone):

اصطـدم أول عدد دفعت به تلك المجلة من الطبعـة الصينية إلى الأسواق بعقبـة كأداء. ففي التاسـع والعشرين من مارس عـام 2006م، صرح المسؤولون الصينيـون بعـدم موافقة الحكومـة الصينية على التعاون بـين مجلة (Rolling Stone) وبين ناشرهـا المحلي، مجلـة (Audio-Visual World)(*) التي أطلقت دوريتهـا الأمريكيـة في الصـين في مارس من عـام 2006م، معللـة ممانعتها بـ «ضـرورة تسجيـل مثل هذا النـوع من التعـاون طبقًا للقوانين المنظمـة... فثمة مشـاكل قانونيـة في عدم الالتـزام بالتسجيل، وعليه فقد صـدر أمر بوقف هذا التعـاون». حسبمـا أفـاد بذلك أحـد المسؤولين في مكتـب شانغهـاي للصحافة الصينية وإدارة المطبوعات.

لقد سلطت تلك العقبة الكأداء التي اصطدمت بها مجلة (Rolling Stone) التـي باعـت (125.000) نسخـة مـن طبعتهـا الأولى، الضوء علـى التعقيدات القانونية والتنظيمية التي تكتنف المشاركة الخارجية في المجلات الصينية.

(*) (Audio - Visual) تعني: سـمعيبصري، وكأن الاسـم قد أطلق للدلالة على اشتمال تلك المجلة على كل ما يسمع أو يشاهد من الأخبار، كناية عن عالميتها (المترجم).

obeikandl.com

من جهة أخرى، ربما أشـار هذا أيضًا إلى رفض الجهات الرسمية لاتحاد المجلـة مـع موسيقى الروك آنـد رول، على الرغم من عزم المجلـة على تقليص محتوياتها الخاصة بالسوق الصيني.

لقـد طلبـت بيجينـق أن تبقـى الملكية، ومـن ثَـمَّ السيطرة الأخـيرة على التحرير، في أيدي الصينيين حتى إن كان ذلك لفترة محددة ريثما تهدأ الأمور، وحمل الناشرين الأجانب على العمل مع المستثمرين المحليين والتعاقد مع حاملي الرخص من أبناء الوطن.

علـى الرغـم مما اشتملت عليه مـن مواد جديدة تمامًـا، كان العدد الذي نشر من مجلة (Rolling Stone) من الناحية التقنية وجهًا آخر لمجلة (Audio-Visual World) التـي احتفظـت باسمها على الغلاف، علـى الرغم من محاولة طمس هذه الحقيقة بالاسم الانجليزي الشهير لمجلة (Rolling Stone).

تجـدر الإشـارة هنا إلى أن مثل تلك الترتيبات تحـدث بطريقة روتينية في دائـرة تنظيم عمل المجـلات في الصين، التي شهدت في السنوات الأخيرة ظهور عناويـن أجنبية راوحت بـين خزانات عرض الموديـلات النسائية، إلى المجلات التي تعنى بالرجال والأطفال.

قد انحرفت إحدى مجموعات الإعلام (Rolling Stone) الإقليمية لتوجيه الانتقـادات، وقـال هاو فانـق (Hao Fang) رئيس تحرير الطبعـة الصينية من مجلـة (Rolling Stone) إنـه لا يعـرف شيئًـا عن هذه المشكلـة. وعلى كل حال، فقـد أكد أحـد المسؤولـين بمجلـة (Audio – Visual World) أن دائرة الإعلام الصينية لا تزال تحاول إكمال إجراءات الموافقة الخاصة بالدمج بين المؤسسات الإعلاميـة، كمـا أضاف: "سوف نغير مجلتنا التي تصدر في شهر أبريل وسوف نزيل اسم (Rolling Stone) وسوف يكون محتواها صينيًّا صرفًا".

فـإن كنت تـود نصيحتنا نقول لـك: استثمر في بعض النصائـح القانونية الجيـدة! فعلـى الرغم مـن أهميته، يجـب ألا تؤخـذ بمظهر "النظـام" الذي يوصـف بأنه قانـوني. إذ إن الشيء النظامي الوحيد فيما يتعلق بقانون ممارسة الأعمـال في الصين نحو عام 2007م، أن الخطـاب والقانون هما أقل أهمية من سلطـة مسؤولي الحزب الشيوعي ونفوذهم ومـدى امتداد علاقاتك الشخصية ومتانتها. وقد تم شرح المفهوم الأخير في القسم السابع.

obeikandl.com

الهوامش:

1 - جيمس ماكغروقر (James McGregor) (One Billion Customers) (مليون عميل) نيويورك: صحيفة الـ (Wall Street)، 2005م ص 3.

2 - جيوف دير (Geoff Dyer) (How to Twist Long Arm of Law in China) صحيفة الـ (Financial Times)، الثلاثون من مايو، 2006 م ص 3.

3 - مور ديكي (Mure Dickie) (Rolling Stone Hits China Wall) صحيفة الـ (Financial Times)، الثلاثون من مارس، 2006 م ص 3.

لقد كانت مساهمة شارلس ليو (Charls Lius) في هذا القسم هائلة ومقدرة.

openkandl.com